انه صفة المبني للمفعول ومع صفة المبني للفاعل وقيل كل صيغة اصل براسها
وبعبارة اخرى مستقلة بدليل اسقاطها قوله او مؤول به لو قال او ما في معناه
كان احسن فيشمل الظرف والجار والمجرور قوله واقع منه اي حاصل على صيغة
الواقع منه وبهذا دخل نحو قولك ما ضرب زيد فانه جاء على طريقة وقوعه لو يقال
ان النفي فرع الاثبات قوله وخرج اي كان قائما اذا هو مسند الى الضمير
المستتر فيه لكان لتعين الخارج ان الضمير هو زيد وانما المسند الى زيد كم
قام والضمير المستتر فيه فهذا التقييد لاخراج المذكور ولم يلحق علامة التثنية
والجمع مع انهما وعاء الواو والالف لما الحقوه علامة التثنية والجمع استغنوا
بذلك عن الحاقه بخلاف المؤنث فانه قد لا يكون علامة تانيث كزينب وهند
قوله يتعاقبون اي تاتي طائفة عقب طائفة وخرج بعضهم على
هذه اللغة قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا والصواب خلافه بل
الذين بدل من الواو او مبتدا والجملة قبله خبر لان هذه لغة ضعيفة فلا
ينبغي تخريج التنزيل عليها قوله المواضع الاربعة كالتمثيل لا انه لا يطرد
في غير هذه المواضع مع انه يطرد في نحو هل تخص بني الا [illegible] اللهم
الا ان يقال هذا جزئي لدليل فكان بمنزلة الموجود ويرد ايضا نحو ما قام
وقعد الا زيدا اذا فرض زيدا فاعلا لاحدهما فانه يكون فاعل الاخر محذوفا
بدليل ذكره عليه ولا يقدر ضميرا لانه ان قدر قبل الا فسد المعنى ولا يقدر
بعدها لانها مشغولة بعضو قوله مسبقه اي مجاعة قوله يلي
عامله اي يقع بعده حقيقة او حكما ليدخل نحو لد الضمير المستتر
فانه [illegible] حكما لا حقيقة قوله كضربت زيدا اعترض هذا بان المفعول في
مثله يجوز تقديمه على الفعل والفاعل فيقال زيدا ضربت واجيب

فيه نظر

بان المراد تاخيره عن الفاعل فقط اذا كان معه بغير الفعل والا اشكل
قوله وورثة اي في العلم والنبوة والا فالانبياء لا تورث قوله عن بنت
موسى فيه اعتراض جعل التانيث قرينة فالحكم عرفوا القرينة بانها امر
يدل لا بالوضع وتعدد الله على تانيث الفاعل وضعه نكرة قرينة
واجيب بانها موضوعة لتانيث المسند اليه من حيث هو
كالفاعلية هذا الجزء لخصوصه فهو قرينة بالنسبة اليه قوله او
ضرب موسى العاقل اي وتنطق بالنعت منصوبا فان قيل
يحتمل انه نعت مقطوع فلا شاهد فيه قلنا هذا احتمال ضعيف
فلم يعتبر وهذا يقال في نحو ضربت موسى حبلى يحتمل ان موسى
علم لمؤنث فلا نكرة قرينة قلنا هذا احتمال بعيد ايضا قوله او ضرب
موسى العاقل لانه يتميز بالنعت ولا يقال انه نعت مقطوع لان
الاصل عدم القطع وبعبارة اخرى لان القطع خلاف الاصل قوله
والرابط بينهما العموم اي الصحيح انه للجنس وليست في فاعل
نعم وبئس للاستغراق فكما فيهم كما غرملا مه اللهم الا ان يراد بالعموم
التصور انه صادق عليه وعلى غيره فلا اشكال قوله بجزء اي بجزء لا
يذكر وليس المراد انه وجزء جزء قوله في احكامه اي في جنسه
من احكام الفاعل الجمع لا يمكن ان يكون في نائبه قوله مفعول به توسعا
حكمه حكم غيره في كلام العرب ما يدل على التسوية بينهما قوله
ويضم اي ينطق به مضموما لان ضمه فاعل لذلك نحو بكر فان ضمه
التي فيه حال بنائه للفاعل هي ضمه حال بنائه للمفعول ولا حاجة الى
تقدير زوالها واجتلاب ضمة غيرها قوله ويكسر اي ينطق به مكسورا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)